البنك الوطني يوفر برنامجاً تدريبياً للطلبة الفائزين في «تحدي PIN²» لأفضل مشروع مبتكر

مسؤولو البنك الوطني في صورة جماعية مع الطلبة المتدربين

قدم بنك الكويت الوطني برنامجاً تدريبياً للفائزين في «تحدي PIN²» من طلبة مدارس الثانوية الذين تنافسوا على تقديم افضل فكرة مشروع مبتكر. وقد شارك البنك الوطني للعام الثاني على التوالي في رعاية هذا التحدي الأول من نوعه على مستوى الكويت.

واستقبل البنك الوطني المتدربين على مدى أربعة أسابيع في برنامج تدريب ميداني تم تصميمه ليتناسب مع طلبة المرحلة الثانوية المشاركين. ويتضمن البرنامج تعريف المتدربين على كيفية العمل داخل الإدارات المختلفة في البنك من خلال الجولات والعمل الميداني إلى جانب جملة من مواد التدريب والدراسة حول قواعد وأساليب العمل المصرفي الحديث.

وقام البنك الوطني بتكريم الطلبة المشاركين بعد أن اجتازوا بنجاح الدورات التدريبية التي تم إعدادها لهم ضمن هذا البرنامج. وقد عبّروا عن سعادتهم في هذه التجربة التي أتاحت لهم التعرف على طبيعة العمل المصرفي وأساليب التعامل مع العملاء واكتساب الخبرة في مجال جودة الخدمة.

ويحرص البنك الوطني على رعاية مثل هذه المبادرات الاجتماعية التي تضاف الى سجل مبادراته العديدة تجاه الكوادر الشابة وذلك بهدف توفير التوظيف والتدريب والتاهيل المناسب لها. كما تعكس هذه الرعاية التزام الوطني بالمسؤولية الاجتماعية تجاه هذه الفئة الواعدة انطلاقاً من ايمانه باهمية دعم الشباب وتطوير كفاءاتهم وتمكينهم وتوفير الفرص الوظيفية الملائمة لهم.

«صكوك» تعلن عن بيع عقار لها في أرض الجهراء بقيمة 1.9 مليون دينار

أعلنت شركة صكوك القابضة (صكوك) عن اتمام عملية بيع عقار - أرض فضاء لها في منطقة الجهراء بقيمة 1.9 مليون دينار والتي تبلغ تكلفتها 1.75 مليون دينار والمملوكة لعدة أطراف.

علماً بأن شركة صكوك القابضة تمتلك حصة تبلغ نسبة 12.07% من كامل قيمة الأرض. وبلغ إيراد شركة صكوك القابضة من هذه الصفقة مبلغ وقدره 219.796 الف دينار. وذكر البيان المنشور على موقع البورصة اليوم بانه قد نتج عن هذه الصفقة أرباح صافية لصكوك القابضة بقيمة 8.08 الف دينار.

وأوضح البيان بأن هذه الأرقام خاضعة لمراجعة مراقب الحسابات الخارجي، وسوف يتم إدراج أرباح هذه الصفقة ضمن نتائج الربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر 2014.

الحساب الجاري الأسترالي يسجل عجزاً بـ 12 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام

سجل الحساب الجاري الاسترالي خلال الربع الثاني من العام الجاري عجزا بقيمة 13.7 مليار دولار استرالي «12.79 مليار دولار امريكي» وسط تراجع صادرات البلاد وتذبذب الاقتصاد الاسترالي.

وذكر مكتب الاحصاء الاسترالي في تقرير ان العجز خلال تلك الفترة ارتفع مقارنة بالقراءة السابقة التي سجلت عجزا بقيمة 5ر7 مليار دولار استرالي «5.32 مليار دولار امريكي».

واضاف ان صافي الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في استراليا خلال الربع الثاني من العام الحالي سجل ايضا تراجعا بنسبة 0.9 في المئة مقارنة بالقراءة السابقة التي سجلت ارتفاعا بنسبة 1.4 في المئة. ولفت المكتب الى ان التوقعات كانت تشير الى عجز بقيمة 14 مليار دولار استرالي «13.07 بليون دولار امريكي» في حين كانت التوقعات باتجاه تراجع الصادرات بنسبة 0.7 في المئة. وأوضح ان ذلك التراجع يأتي في ظل تراجع صادرات البلاد وتذبذب واضح في اداء الاقتصاد الأسترالي بسبب استمرار ضعف القطاع التعديني في البلاد اضافة الى ضعف اداء سوق العمل اثر ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير.

وينتظر الاقتصاد الاسترالي هذه الأيام تحديد أسعار الفائدة لشهر سبتمبر الجاري من قبل البنك المركزي الأسترالي.

وسط احتجاجات شعبية

إقليم كردستان يرفع سعر الوقود إلى الضعف

شخص قام بحرق سيارته احتجاجا على قرار رفع سعر الوقود

قررت حكومة اقليم كردستان العراق رفع سعر الوقود الى الضعف بهدف «توفير احتياجات الحرب» ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) في حين شهدت مدن كردستان العراق احتجاجات واسعة ضد قرار الحكومة.

وقالت حكومة الاقليم في بيان انها «مضطرة» لتوفير ملايين الدولارات يوميا لإدارة وتوفير الاحتياجات لجبهات القتال ضد (داعش) لاسيما بعد «قطع» الحكومة العراقية حصة الإقليم من الموازنة العامة ما ادى الى وقوع ازمة مالية.

واضاف البيان ان جميع عائدات النفط لا تكفي فقط لصرف رواتب الموظفين فيما تعاني حكومة الإقليم من أعباء ثقيلة على عاتقها في إدارة وضمان حياة 1ر4 مليون الف لاجئ من السوريين والنازحين من داخل العراق وإقليم كردستان مشددا على أن الحكومة غير قادرة على «توفير البنزين بأسعار الماضي».

وعلى صعيد متصل شهدت مدن الاقليم بعد قرار الحكومة تجمعات احتجاجية ضد القرار الخاص بالأسعار الجديدة.

وقام عدد من الأشخاص بسد الطرق الرئيسية بين المدن لمدة ساعات اضافة الى اقدام شخصين في منطقة السليمانية على حرق سيارتيهما احتجاجا على القرار.

كما تجمع عدد كبير من الأشخاص امام مبنى برلمان كردستان للمطالبة بالضغط على حكومة الاقليم بالغاء القرار.

ارتفاع العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي في التعاملات الآسيوية

ارتفاع العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي

ارتفعت أسعار العقود الآجلة للخام الامريكي الخفيف تسليم اكتوبر المقبل في التداولات الأسيوية امس بنسبة 0.14 في المئة لتصل الى مستوى 95.83 دولار امريكي للبرميل الواحد.

وسجلت اسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت تسليم شهر اكتوبر ايضا في تداولات امس بنسبة 0.22 في المئة ليتم التداول به مستوى 102.84 دولار للبرميل الواحد ليسجل بذلك فارق الأسعار بين العقود الآجلة للنفط الامريكي الخام ومزيج خام برنت بنحو 7.01 دولار.

ويرجع ارتفاع اسعار العقود الآجلة للنفط الامريكي الخفيف ومزيج خام برنت في التداولات الأسيوية امس الثلاثاء وذلك بعد تعافي الاسواق الأسيوية اثر صدور بيانات رسمية في الصين تشير الى نمو قطاع التصنيع في البلاد للشهر الثامن على التوالي الأمر الذي خفف قلق المستثمرين بشان تعثر انتعاش أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام.

وكانت اسعار الخام قد تراجعت في يوم الثلاثاء الماضي بنسبة 3.7 في المئة وذلك بسبب المخاوف من ارتفاع مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام اضافة الى التوقعات بانخفاض الطلب على وقود السيارات في الولايات المتحدة مع نهاية الموسم الصيفي بسبب سوء الأحوال الجوية.

«التجارة العالمية»: قضية الأمن الغذائي أصبحت مشكلة تؤرق جميع الدول

قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو دي ازفيدو ان قضية الامن الغذائي اصبحت مشكلة تؤرق جميع الدول في العالم داعيا الى تهدئة مخاوف الدول وتنفيذ كل الاتفاقيات ذات الصلة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده ازفيدو مع وزير التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري منير فخري عبدالنور في اطار زيارة يقوم بها حاليا الى مصر.

واشاد ازفيدو بالخطوات "الجادة" التي قامت بها مصر لتحسين اقتصادها في اطار المساعي المبذولة لتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي.

واكد في هذا الاطار اهمية الامن والاستقرار في الدول باعتباره احد العوامل التي تساعد في تحسين الاقتصاد وتطوره وجذب الاستثمار.

وقال ان مشروع تنمية منطقة قناة السويس بمصر يعد من المشروعات المهمة بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية ويعمل على تحقيق التكامل التجاري والاقتصادي بين الدول.

واضاف انه سيلتقي في وقت لاحق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لبحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية بين المنظمة ومصر.

من جهته اكد الوزير المصري حرص بلاده على تطوير منظومة التجارة العالمية بهدف تحقيق تطور حقيقي في انسياب حركة التجارة الدولية بما يخدم مصالح الدول النامية والأقل نموا.

وشدد عبدالنور على اهمية الحفاظ على منظمة التجارة العالمية كمؤسسة قائمة على تسيير شؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف معتبرا "ان الوضع العالمي الحالي يحتم ضرورة اتخاذ خطوات جادة لاعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية".

ودعا الى مراعاة تحقيق العدالة والشفافية بين مصالح الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء موضحا ان مصر تؤمن بأن تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف يعد في مصلحة جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وكان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية قد التقى رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب وبحث معه العلاقات القائمة بين الجانبين اضافة الى عدد من القضايا المهمة منها اتفاق (تسيير التجارة) الموقع في بالي باندونيسيا عام 2013 وسبل تذليل العقبات التي تحول دون رواج التجارة والاقتصاد.

السعودية تغري الشركات الفرنسية بالاستثمار

بفتتح محافظ الهيئة السعودية العامة للاستثمار عبداللطيف بن أحمد العثمان، في باريس، معرض استثمر في السعودية الذي تنظمه الهيئة بمشاركة أكثر من 15 جهة بهدف نقل صورة متكاملة عن واقع وفرص الاستثمار التي تزخر بها المملكة في مختلف القطاعات والمجالات، وما تشهده من حراك اقتصادي وتنموي كبير جعلها من أسرع دول العالم من حيث نمو الاقتصاد وازدهاره وإحدى الوجهات الاستثمارية المفضلة عالمياً، وتحتل مكانة مرموقة على خارطة الاستثمار الدولية.

ويعد معرض استثمر في السعودية إحدى الآليات الفاعلة التي تنفذها الهيئة العامة للاستثمار لإطلاع الشركات الاستثمارية حول العالم بمقومات وإمكانات الاقتصاد السعودي والفرص الاستثمارية المتاحة بالتعاون والعمل عن قرب مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يشهد المعرض الذي يقام للمرة الرابعة إقبالا وحضورا من مختلف الشركات الاستثمارية الفرنسية التي لديها اهتمامات بالدخول إلى السوق السعودي والإستثمار فيه، حيث يوفر المعرض مناخا جيدا للحوار والتواصل المباشر بين الجهات الحكومية المعنية والشركات الكبرى في المملكة وممثلي الشركات الفرنسية.

ويأتي اهتمام الشركات الفرنسية المتزايد في السوق السعودي مواكبا للتطورات التي تشهدها العلاقات السعودية الفرنسية سياسيا واقتصاديا، حيث ترتبط السعودية بجمهورية فرنسا تاريخيا بعلاقات متينة يعكسها حجم الزيارات المتبادلة بين قيادات ومسؤولي البلدين الصديقين.

ويعكس المعرض اهتمام المملكة بتطوير علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع جمهورية فرنسا، فضلاً عن علاقاتها السياسية والعمل على حفز القطاع الخاص الفرنسي لزيادة حجم استثماراته في المملكة وما يصاحب ذلك من نقل التقنية وتوطينها.

وسيقوم ممثلو عدد من الجهات الحكومية مثل وزارات الصحة ومؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وهيئة الاستثمار وصندوق التنمية الصناعية وهيئة المدن الاقتصادية وهيئة تطوير الرياض ومدن، إضافة إلى شركات أرامكو، وسابك، ومعادن، وصدارة، وسانورب، وغيرها بتقديم فكرة شاملة عن الفرص المتاحة في القطاع الاستثماري التي تمثله كل جهة من هذه الجهات.

من جهة أخرى، أكد رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الزامل، أن زيارة الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع إلى الجمهورية الفرنسية، ستسهم في تعزيز العلاقات الاستثمارية بين المملكة وفرنسا التي شهدت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظا في حجم التبادل التجاري في مختلف مجالات وصلت إلى أكثر من 44 مليار ريال.

وقال إن فرنسا أحد الشركاء التجاريين المهمين للمملكة، ولديها استثمارات مشتركة ضخمة يشجعها وجود نظام استثمار أجنبي متطور، مبينا أنه سيتم خلال هذه الزيارة عقد لقاء رفيع المستوى بين وفدين تجاريين من المملكة وفرنسا يشارك فيه أكثر من 50 رجل أعمال سعودي يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية للتعرف على فرص الاستثمار بين البلدين.

وأفاد أن أعضاء الوفد السعودي سيقدمون لنظرائهم الفرنسيين عروضا توضيحية عن شركاتهم والقطاعات الإنتاجية التي يمثلونها، وسيبحثون معهم عن فرص الشراكة التجارية والاستثمارية خاصة في قطاعات: الإنشاءات والمقاولات، والتجارة، والاستشارات، والصناعة ، والنقل، والبنية التحتية، والطاقة، والصحة، والصناعات الغذائية.

وأضاف أنه سيتم كذلك عقد مجلس الأعمال السعودي الفرنسي المشترك بمشاركة كبار رجال الأعمال في البلدين لبحث أنشطة المجلس للفترة القادمة خاصة في ظل ما تشهده العلاقات الاقتصادية السعودية الفرنسية من تنامي وحراك بفعل مواءمة وملاءمة البيئة الاستثمارية في البلدين، كما سيشاركون في (معرض استثمر في السعودية) الذي تنظمه الهيئة العامة للاستثمار.

مما يذكر أن مجلس الأعمال السعودي الفرنسي أسهم منذ تأسيسه عام 2003 في تنمية العلاقات الثنائية بين المملكة وفرنسا في المجالات التجارية والاستثمارية والصحية والصناعية، كما عمل على تعزيز التعاون بين رجال الأعمال في البلدين للدخول في شراكات واستثمارات متبادلة.

السعودية تحفز فرص الاستثمار أمام الشركات الفرنسية